

ملتقى التحولات الديمقراطية

المحور الأول: ماهية التحول الديمقراطي.

أولاً : الاطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي.

ثانياً: التمييز بين مفهوم عملية التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة بها.

ثالثاً: مؤشرات التحول الديمقراطي.

المحور الثاني : المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.

أولاً: المدخل التحديثي

ثانياً: المدخل البنيوي

ثالثاً: المدخل الانتقالي.

المحور الثالث: عوامل وأسباب التحول الديمقراطي.

أولاً: الأسباب والعوامل الداخلية للتحول الديمقراطي.

ثانياً : الأسباب والعوامل الخارجية المؤثرة في التحول الديمقراطي

المحور الرابع: مسارات التحول الديمقراطي و مراحله.

أولاً: مسارات وأشكال التحول الديمقراطي.

ثانياً: مراحل عملية التحول الديمقراطي.

المحور الخامس: نماذج للتحول الديمقراطي في إفريقيا.

أولاً: أكثر نماذج التحول الديمقراطي نجاحاً في إفريقيا

ثانياً: تفسير نجاحات وإخفاقات التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية.

ثالثاً: التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي.

الخاتمة

المحور الأول: ماهية التحول الديمقراطي. يعد التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولاً في عالم اليوم وأضحى على لسان مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والثقافية والفكرية ويتداول في وسائل الاعلام، فضلاً عن اهتمام الساسة والقادة القوى السياسية بقضية التحول الديمقراطي وعلى الرغم من الفقر النسبي لاسيما في افريقيا في عدد البحوث والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل لذا فإن البحث في ماهية التحول الديمقراطي يستجوب أولاً تحديد الاطار المفاهيمي لعملية اتحول الديمقراطي ثم التمييز بينها وبين المفاهيم المرتبطة بها.

أولاً: الاطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي. لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي بدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له تسبب في فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم .

وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي نجد أن أغلب محاولات التأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي ترتبط بالأدبيات الخاصة عن الديمقراطية الكلاسيكية، لذا ارتأينا استعراض أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم الديمقراطية ، تتفق معظم الكتابات على الجذور الإغريقية لكلمة الديمقراطية، فالديمقراطية هي كلمة لا أصل لها في اللغة العربية، وإنما تعود إلى التعبير اليوناني Demos والذي يعني الشعب، و Kratos الذي يعني حكم، إذن فالمعنى

المباشر لكلمة الديمقراطية هو (حكم الشعب)، وكذا تعود جذور الممارسة الديمقراطية إلى أثينا الإغريقية في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث نشأت الديمقراطية المباشرة أو الأثينية، التي اقتصر في ذلك الوقت على المواطنين الذكور الأحرار دون غيرهم، وبهذا جعلت الديمقراطية الأثينية المواطنة وظيفة سياسية، تُوجب على حاملها واجب المشاركة في الحياة السياسية في أثينا القديمة.

هذا عن التعريف اللغوي للديمقراطية، أما فيما يتعلق بالتعريف الاصطلاحي، فيصعب التوصل إلى تعريف واحد وقاطع خارج عن الزمان والمكان للمصطلح، حيث أن الديمقراطية ترتبط بتحولات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وبحروب وانتفاضات على مر التاريخ. فنجد أن المؤرخ اليوناني هيرودوت عرفها بأنها "حكم الأغلبية، وأنها المجتمع الذي تسود فيه المساواة أمام القانون، والذي يُساءل فيه الحكام عن أفعالهم وتصرفاته."، كما أن الرئيس الأمريكي إبراهيم لينكولن عرفها بأنها "حكم الشعب لمصلحة الشعب، وبواسطة الشعب، ونجد أن مفهوم الشعب هنا يشير إلى الشعب بالمفهوم السياسي، أي مجموعة الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط الناخب، أو مجموعة الناخبين. ونلاحظ اقتراب هذا التعريف من فكرة الديمقراطية المباشرة كما هو الحال في أثينا الإغريقية، وعليه يمكننا أن نستنتج بسهولة صعوبة تطبيقه على أرض الواقع.

وقام بوبر الديمقراطية بأنها "النقيض من الديكتاتورية أو الاستبداد، مؤكداً على فرص الشعب للسيطرة على حكاهم، دون الحاجة إلى اللجوء للثورة".

ويعرف عالم الاجتماع جوزيف شومبيتر النظام الديمقراطي بأنه "الذي يتأسس على المشاركة في صنع القرار من خلال انتخابات تنافسية دورية. ونرى هنا التركيز على الديمقراطية النيابية، والتي يمارسها الشعب بالدولة عن طريق الممثلين المنتخبين، بواسطة عملية الاقتراع، وعرف الأديب والسياسي البريطاني أندرو هيود الديمقراطية بأنها "التعاون بين الشعب والحكومة في العمل على النهوض بالدولة.

وتعرفها موسوعة بريتانكا بأنها " نظام حكم يتم فيه تحديد القوانين والسياسات والقيادة والمشاريع الكبرى لدولة أو نظام حكم آخر بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل "الشعب"، وهي مجموعة شُكلت تاريخياً من قبل أقلية فقط من السكان (على سبيل المثال، كل الذكور البالغين في أثينا القديمة أو جميع الذكور البالغين أصحاب الملكية الكافية في القرن التاسع عشر في بريطانيا)، لكنها أصبحت تفهم بشكل عام منذ منتصف القرن العشرين أنها تشمل جميع المواطنين البالغين (أو جميعهم تقريباً).

ويرى البروفيسور ديفيد بيثام أنه يتم تحديد الديمقراطية من خلال بعض المبادئ الأساسية، ومن خلال مجموعة من المؤسسات والممارسات التي من خلالها تتحقق هذه المبادئ. نقطة البداية، مثل حقوق الإنسان هي كرامة الفرد. ومع ذلك، فإن الديمقراطية لها أيضاً تركيز محدد - وهو اتخاذ القرار بشأن القواعد وسياسات لأية جماعة أو جمعية أو مجتمع ككل - ومميزة تصور المواطنين ليس فقط باعتبارهم أصحاب الحقوق والمسؤوليات، ولكن كمشاركين نشطين في القرارات والسياسات الجماعية التي تؤثر عليهم الأرواح.

ونتيجة لكثرة هذه التعريفات فقد تراءى إلى بعض المفكرين، مدى تشوش تعاريف الديمقراطية وسيولتها، فيرى المفكر فيليب غرين أن الديمقراطية في أواخر القرن العشرين موضع غموض شديد - على حد تعبيره -، وقد ضرب مثلاً بسقراط الذي كان يُعلم تلامذته الديمقراطية، وأصبح ضحية لها في نفس الوقت، عندما حُكم عليه بالإعدام بواسطة 500 قاضٍ.

ومع ذلك، فنلاحظ في معظم التعريفات السابقة، التركيز على عملية التشاركية في تسيير الحياة السياسية في الدولة، عن طريق عدم انفراد شخص، أو مجموعة من الأشخاص بالسلطة، وذلك بإشراك المواطنين في العملية السياسية، وتختلف الطريقة التي يتم بها ذلك باختلاف الإطار الزمني والثقافي في المجتمع، وعليه فهناك عدة أشكال للديمقراطية، نستعرضها بإيجاز:

➤ الديمقراطية المباشرة: وتُعد الصورة الأولى والأبسط للديمقراطية، والتي كانت تُمارس في أثينا القديمة، بواسطة المواطنين الأحرار من الذكور دون الإناث، البالغين من العمر

20 عامًا فما فوق، دون غيرهم من سكان أثينا، ويلاحظ صعوبة تطبيقه إلا في المجتمعات محدودة السكان. (والمقصود بالمواطنين هنا من هم من أصول أثينية من القبائل العشرة التي كانت مكونة لأثينا القديمة.)

➤ الديمقراطية التمثيلية أو النيابية: وهو عن طريق اختيار ممثلين، أو نواب عن الشعب، يقوم بتفويضها لاتخاذ القرارات، مع الاحتفاظ بحق مساءلتهم واقتالتهم إذا لزم الأمر، ويكون قوام النظام السياسي هنا الهيئة النيابية أو البرلمان.

➤ الديمقراطية شبه المباشرة: هي دمج بين النمطين السابقين، وفيها توجد هيئة نيابية، كما في الديمقراطية النيابية، مع احتفاظ الشعب ببعض السلطات التي يمارسها بشكل مباشر دون وسيط، وذلك بأساليب مختلفة مثل الاستفتاء الشعبي، الاعتراض الشعبي، الاقتراح الشعبي. وتأسيسا على ذلك فإن التحول الديمقراطي هو: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي". وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

ويعرف أيضا على أنه "عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الاطراف الأخرى

وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع. فهذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى. وتعتبر عملية التحول بمعنى "Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

وتتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي، ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجيناً أو تتحدر بالكامل نحو الفوضوية. أما التحول إلى الديمقراطية "Démocratisation" فيعرفها "شميتز" بأنها: عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، ويعرفها "روستو" بأنها: عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع.

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: "عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي".

ويعرفه "تشارلز أندريان" بأنه: "التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم".

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام. من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي.

وعموما فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة، وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية.

ثانيا: التمييز بين مفهوم عملية التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة بها.

1- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي. ميز الكثير من الباحثين بين مفهوم التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي حيث اعتبروا أن الانتقال الديمقراطي هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي وأخطر مراحله أيضا وذلك لأنه في مرحلة الانتقال نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة تتعايش كل من مؤسسات النظام

السلطوي - القديم - والنظام الديمقراطي- الحديث - ويشاركا في السلطة سواء في صورة صراع أو اتفاق.

كما أن مرحلة الانتقال قد تقضي إلى ظهور نظم سياسية هجين، بمعنى أنها نظم لا تُعتبر غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي، شمولية أو تسلطية مغلقة، ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة أو راسخة، أي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية وبعض ملامح وعناصر الديمقراطية. وقد حدث هذا في كثير من الحالات لدرجة أن هذه النظم الهجين باتت تشكل ظاهرة على الصعيد العالمي على نحو ما سيأتي ذكره.

إذن فالانتقال الديمقراطي هو المرحلة السابقة على عملية التحول الديمقراطي والممهدة له ويمكننا أن نميز بينهما وفقا لطبيعة كل منهما وصفاته فعملية التحول الديمقراطي هي عملية تراكمية مستمرة تهدف الى دمج وصيرورة المشروع الديمقراطي التحولي في المنظومة المجتمعية السياسية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية وانعكاس ذلك على سلوك المواطن الفردي والجمعي أما عملية الانتقال الديمقراطي فهي عملية مؤقتة ترتبط بشروط زمنية ومكانية.

2- التحول الديمقراطي و الترسخ الديمقراطي. تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره أو تعزيزه ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذي سعى كل منهم إلى تحديد مؤشرات، ومحاولة استحداث طرق لضمان الديمقراطية وفي هذا الإطار رأى كل من Guenther و Higley الى ان بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.

ومن ثم فإننا يمكن أن نعرف عملية الترسخ الديمقراطي بأنها المرحلة التي تعقب عملية التحول الديمقراطي، فالترسخ الديمقراطي هو الغاية المرجوة من تطبيق آليات الانتقال والتحول الديمقراطي، تلك الغاية المتمثلة في وحدة الاقتناع العام لدى كافة المواطنين بأن التمسك بقيم الديمقراطية الحقيقية هي الضمان الوحيد لتحقيق متطلعاتهم وعدم جواز الالتفاف على تلك القيم بأية حجة أو تبريرات ومهما كانت الظروف والتحديات التي تواجهها.

3- التحول الديمقراطي والليبرالية. حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي، فالليبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

بناء على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية، على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

4- التحول الديمقراطي و الإصلاح السياسي. التمييز بين مفهوم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي أصبح ضرورة ملحة تفرض نفسها على الواقع السياسي الان وذلك بسبب الصراع والتنازع بين كلا التيارات المؤمنة بكل توجه منهما ومتبنية لمنهج سواه المتمسكين بوجوب اتمام كامل مراحل التحول الديمقراطي وتطبيق آليات الانتقال والتغيير الديمقراطي أو المتمسكين بالاكتماء بعملية الإصلاح السياسي وإحداث حزمة اصلاحات في النظام القائم دون إحداث تغييرات جذرية حقيقية في البنية الاساسية للنظام وتكوينه فقد أضحى التنازع بين العمليتين هو السمة الغالبة لمراحل الانتقال الديمقراطي.

مفهوم الإصلاح: " التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويبا اعوجاج " والحقيقة أن هذا التعريف يثير تساؤلاً فيما إذا كان الإصلاح يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق؟ والحقيقة أن الإجابة على مثل هذا التساؤل تتأثر بالارتباط الإيديولوجي للمعنى بالإجابة، إذ يرى دعاة وأنصار الفكر الماركسي أن كل الإصلاحات والتغييرات التي يمكن أن تحدث في الفكر الرأسمالي لا جدوى أو قيمة لها لأنها عاجزة كلياً عن حل تناقضات النظام الرأسمالي البشع، وهي لا تهدف إلا إلى استمرار سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة واستغلالها، وبالتالي فإن وظيفتها الأساسية هي تأخير قيام ثورة الطبقة لكادحة على النظام الرأسمالي. فالثورة هي الحل الوحيد للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها النظام الرأسمالي.

أما الإصلاح الديمقراطي أو ما يعرفه البعض بالتحول الديمقراطي أو التحرك نحو الديمقراطية، وهي ووجهان لعملة واحدة. لكن إذا ما دققنا في الإصلاح الديمقراطي فهو مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قائم يتعرض لخلل أو عدم توازن يتم إصلاحه، بينما التحول أو الانتقال الديمقراطي هو المرور من مرحلة إلى أخرى، أي التحول من مسار غير ديمقراطي، إلى مسار ديمقراطي وهذا هو حال الأنظمة العربية إذا ما استثنينا بعض التجارب.

ثالثاً: مؤشرات التحول الديمقراطي: يتحقق التحول الديمقراطي بصورة كاملة في الدولة إذا ما توفرت المؤشرات التالية:

1. وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد.
2. إصدار دستور جديد، يلبي طموحات كل أفراد المجتمع.
3. إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة.

4. تشكيل حكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، بعيداً عن أية قوى أخرى تتنازع صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

5. سيادة الثقافة السياسية في المجتمع، التي تحترم حقوق الإنسان/ والممثلة في احترام حرية التعبير، وحرية الإعلام، وحرية التظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون.

6. بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون.

المحور الثاني: المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي.

أولاً: المدخل التحديثي. بداية نشير إلى أن المقصود بالتحديث هو: "عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته، وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً" أما في مجال السياسة فالتحديث هدفه "تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من انجاز الواجبات الملقة على عاتقها.

هذا المدخل عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظراً لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، وذلك راجع لأنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية مما يسهم في ترسيخهما معاً بصورة دائمة.

ويعتبر "آدم سميث" أول من عبّر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاماً فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" والذي قدم أطروحته لأول مرة في عام 1959 في مقالة أسماها "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية - التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي" الذي يعتبر أهم وأشهر كتاب حول هذه الأطروحة.

ووفقاً لأطروحة "لييست" ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات غير مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقاً لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية.

واستناداً على ذلك افترض "لييست" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، وكان هذا التطابق نتاجاً لعدة متغيرات اجتماعية، وبناءً على ذلك فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما إنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتعمل على إيجاد مصالح متقاطعة وانتمايات متعددة تعمل على تسهيل بناء المجتمع الديمقراطي والاستقرار السياسي، فالعلاقة طردية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية.

ويركز المدخل التحديثي على أهمية نشوء ولاء وطني يتوافق مع نمو لثقافة القبول بالمؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، وتحاول تحليل عوامل نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة مؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة، ومن ثم فإن التحديث السياسي يهدف إلى:

- تدعيم سلطة الدولة المركزية من ناحية وإضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية القبلية والأسرية وسلطة رجال الدين وقوتها من جهة ثانية.
- دعم صلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام والأدوار والوظائف بوضوح.
- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي ككل.

إجمالاً تستخدم هذه المدرسة مؤشرات محددة تساعد في ميلاد الديمقراطية وتعزيزها، حيث تشمل تلك المؤشرات زيادة في وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع في دخل الفرد يقضي إلى توسيع قاعدة الطبقة الاجتماعية الوسطى وانخفاض في نسبة الأمية بسبب انتشار التعليم. إلا أن التجارب السياسية العملية أثبتت إخفاق مدخل التحديث في تفسير التحول الديمقراطي في بعض الدول حيث يشيرون إلى عدم إمكانية تطبيق تلك المؤشرات، فمثلاً نجد أن تركيا انتقلت إلى الديمقراطية قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث، في حين أن الديمقراطية لم تتحقق في المملكة العربية السعودية رغم توفر معظم المؤشرات السابقة.

من أهم رواد هذه النظرية "لييست" يدخل عليها عناصر أخرى غير الحادثة لتفسير التحول الديمقراطي مثل: حدة القمع لدى النظام القائم ونوع رد الفعل المجتمعي عليه. وكذا نوع الاحتلال الذي كان سائداً في الدول النامية، وهذا لتفسير صعوبة أو سهولة التحول، فعلى سبيل المثال يرى "لييست" أن إمكانية نشوء ديمقراطيات في الدول التي احتلت من بريطانيا أعلى من تلك الدول التي كانت محتلة من فرنسا، إلا أن هذا لا يفسر نجاح النموذج البريطاني في الهند في حين أنه فشل في كثير من الدول الإفريقية التي كانت محتلة من بريطانيا.

وأياً كان الأمر فإن العناصر التي تضمنتها نظرية الحادثة مثل النمو والطبقة الوسطى ودرجة الرفاهية ومستوى التعليم باتت تفسر درجة استقرار أو عدم استقرار ديمقراطيات قائمة في الحاضر أكثر مما تفسر نشوء ديمقراطيات أخرى.

ثانياً: المدخل البنيوي. يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، حيث يرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.

ستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً لبنى السلطة والقوة اقتصادية اجتماعية سياسية -تضع قيوداً وتوفر فرصاً تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في

الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى. وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد.

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة بارنجتون مور (Barrington Moore) الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا والولايات المتحدة. (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية) وعن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعية).

واستندت مقارنة مور ليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية وهي: الفلاحين، طبقة ملاك الأراضي، البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة ، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

وبالنظر لإغفال تحليلات مور دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، ولذا فقد قام ديتريك روشماير وزملاؤه بتدارك هذا النقص، وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم.

مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة، وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن بلد لآخر.

ثالثا: المدخل الانتقالي في تفسير التحول الديمقراطي: حيث أشار الباحث السياسي "دانكورت روستو (Dankwart Rustow) " في مقالته "Transition to Democracy" في 1970، إلى أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

واستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي:

أ- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: وتشكل الشرط الأول، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

ب- مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم: حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجها الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

ج- مرحلة القرار: وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

د- مرحلة التعود: وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الديمقراطية بتطوير المدخل الانتقالي لروستو. ومن أهم المحاولات دراسة "جويلرمو أودينيل (G.O DONNELL) "وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان: (TRANSITION TO AUTORIAN RULE)، ودراسة لـ"جون لينز " 1995 (JUAN LINZ) في دراسة تحت عنوان "Between states: Interim Governments and Democratic Consolidation".

ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثلما فعل روستو بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي (اللبنة السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية. ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تتجح أحيانا و تترسخ لكنها قد تفشل وتتعثّر في أحيان

أخرى. وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

المحور الثالث: عوامل و أسباب التحول الديمقراطي. عكف العديد من الباحثين على دراسة وتحليل تجارب التحول الديمقراطي التي شهد العالم تحول العديد من دوله خاصة تلك التي تنتمي للدول النامية إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية السياسية في محاولة للوقوف على الاسباب والعوامل التي تؤدي الى حدوث عملية التحول الديمقراطي وصولا الى تحديد العوامل المشتركة والمتشابهة في كافة تجارب التحول الديمقراطي و التي تمت وفقا لصموئيل هانتجتون Samuel Huntington في كتابه " الموجة الثالثة " من خلال ثلاث موجات كبرى اجتاحت العالم.

فالموجة الأولى والتي تمتد جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية، وصمت إلى ذروتها في القرن العشرين عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة، فمع بداية عشرينيات القرن العشرين، أجريت انتخابات عامة وحررة في حوالي ثلاثين دولة أدت إلى انتقال السلطة من نظم تسلطية إلى أخرى ديمقراطية. أما الموجة الثانية فقد ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، حتى بدأت موجة جديدة صغيرة من التحول إلى الديمقراطية شملت بلدان ألمانيا الغربية (سابقاً) والنمسا وإيطاليا واليابان. أما الموجة الثالثة فقد بدأت مع الانقلاب العسكري في البرتغال في عام 1974، ثم شملت كلاً من اليونان إسبانيا في أوروبا، وامتدت لتشمل أمريكا اللاتينية، كما طالت الموجة بعض من بلدان آسيا أيضاً كالفلين وكوريا الجنوبية ومع نهاية الثمانينات وبانتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدنا عملية انتقال السلطة عدد من دول أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية. وقد بدأت هذه السلسلة في بولندا منذ عام 1988، ثم انتقلت عدوى التحول إلى المجر فألمانيا الشرقية ثم تشيكوسلوفاكيا.

وسرعان ما لحقت هذه الموجة الثالثة، موجة رابعة ارتبطت بلورتها النظرية من خلال عدد من المفكرين، وعلى رأسهم مايكل ماكفول Michael Mcfaul مدير معهد "الديمقراطية والتنمية وحكم القانون CDDRL" بجامعة ستانفورد Stanford وقد ضمت هذه الموجة دولاً جديدة

تحولت الى ديمقراطية في اوربا الشرقية: وهى سلوفاكيا 1998 وكرواتيا 2000 وصربيا 2000 وجورجيا 2003 وأخيرا أوكرانيا في 2004، والتي بسبب الاخفاق في مواجهة تحديات التحول الديمقراطي تعود الآن لتتضم الى دول الموجة الخامسة المتمثلة في دول الربيع العربي والتي انطلقت في عام 2011، وهى تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وباستقراء تلك التجارب يظهر جليا التباين بين تأثير عوامل التحول الديمقراطي سلبا أو إيجابا على عملية الديمقراطية ومسارات التحول الديمقراطي في مختلف البلدان السالف ذكرها فلم يكن ضروريا أن تؤدي ذات العوامل الى ذات النتائج وإن كان هناك تشابه في بعضها أو تطابق احيانا في البعض الآخر، فلكل تجربة ذاتيتها وظروفها الخاصة التي قد تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر وبصفة عامة، فإنه لا يمكن تفسير التحول الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم.

أولا : الأسباب و العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي. منها:

1- التحول والتغيير في إدراك النخب السياسية: من الناحية الفعلية تعد القيادة السياسية عامل هام من عوامل التحول الديمقراطي والتي تساعد على اتخاذ القرار في ذلك، من حيث فشل أو نجاح عملية التحول الديمقراطي حيث أنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي وجود قيادة ماهرة حتى يتثنى لها من مواجهة حركات المعارضة السياسية المختلفة بها، والتمكن من نطاق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية كما تحمل هذه القيادة على عاتقها عملية التماسك الديمقراطي وعملية حماية الأفراد من تعسف وديكتاتورية الدولة وعمل حوار وطني مع الجماعات الاجتماعية المعارضة المختلفة التي تهدد عملية التحول مصالحها ومحاولة الوصول إلى أكثر وسيلة ترضى جميع الاطراف وتحقق مصالحهم وأكثرهم قبولا في المجتمع، ومن هنا لابد من توافر الشروط التي تؤدي إلى نجاح العملية

الديمقراطية من شروط اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة توفر الرغبة من قبل القيادة في عملية التحول، ويرى كل من "لينز ومارتن ليست" على هذا الدور الفعال والحاسم للقيادة التي لا بد وأن تتميز بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في محاولة عمل إصلاحات على النظام السلطوي القائم إلى جانب هذا يلعب احساس أو إدراك القيادة السياسية بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعافها ويستبعد وجود دور لها في العملية الديمقراطية، ويمكن وضع أهم الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو الأخذ بالخيار الديمقراطي وهى كالتى:

1. غياب او فقدان النظام لشرعيته.
2. لجوء القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن نظامهم السلطوي الذى استغرق كل السبل الممكنة ولم يعد له أي فرصة للفوز داخليا بالشرعية وإعادة سيطرته على الرأي العام داخلياً إلى جانب عدم قدرته على السيطرة على الضغوط الخارجية.
3. قد يعتقد القادة ان التحول الديمقراطي سوف يعود بالعديد من المنافع لدولتهم مثل زيادة اكتساب الشرعية الدولية والحد من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم ومنحهم العديد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية وإمكانية الحصول على قروض ودعم من صندوق النقد الدولي.
4. إدراك القيادة السياسية بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة. وهى أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة. وفي هذا السياق، يمكن القول: إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية التحول الديمقراطي. ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الديمقراطية هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة. كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق

فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشأن التحول الديمقراطي، وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية، بحيث يصبح الطريق ممهدا للانتقال بعد ذلك.

2-انهيار شرعية النظام السلطوي. قد تنشأ النظم السلطوية للخروج بالدولة من أزمة (اقتصادية، استقطاب جماعي، عنف) وإعادة تأهيل المجتمع ومن الطبيعي أن يكون وقت ومدة زمنية معينة وبعدها إما ان تكتمل مهمتها أي انها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي السلطة أو تنتهى شرعيتها في حالة فشلها في تحقيق ما خول إليها من مهام، وهناك مظاهر أخرى تحمل في طياتها فقدان النظام السياسي شرعيته منها التغيير في القيم المجتمعية وثقافة المجتمع ومن هنا يصبح المجتمع أقل تسامح وتفاعل مع النظام ومؤسساته في التصدي لموجات الغضب، ومشكلات الشرعية تختلف من حيث طبيعة النظام ففي النظام الديمقراطي شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح له حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم بينما في النظام الديكتاتوري او السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام.

وتتعلق تلك الاسباب أيضا بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية. وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية. وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده. وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة. وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي وتدشن لمرحلة التحول الديمقراطي. ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانات التحول

الديمقراطي في فترات تالية، فالانتمية الاقتصادية، وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للتحوّل الديمقراطي.

3- قوة المجتمع المدني: ويعد ذلك من أهم العوامل الداخلية التي تؤدي إلى تهديد بقاء الأنظمة السلطوية فجماعات المصالح أو كل جماعات المجتمع المدني تحصل على قوتها نتيجة تردى عام على المستوى الاجتماعي والانتمية الاقتصادية والتصنيع ونتيجة إلى التحضر أيضا تزداد القوة ويتحدث "ذي توكفيل" عن مؤسسات المجتمع المدني بأنها هي "حجر الأساس" للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدثون الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع والتي تؤدي إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم ومن الناحية الفردية فنتيجة إلى تزايد وكفاءة التعليم وزيادة الثقافة تقوى معلومات وفاعلية الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية.

4- القيم و الاخلاق الداعية للديمقراطية: ونعني بذلك وجود وتوافر القيم والعادات والتقبل الديني التي تشجع على تحول النظام السياسي نحو الديمقراطية أي لا بد من أن يسود المجتمع قيم الديمقراطية من التضامن الوطني والاحترام المتبادل والايمان بالإرادة الوطنية والعامّة التي تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم.

ثانيا : الأسباب و العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التحوّل الديمقراطي:

إن خصوصية الدولة لا تمنع من وجود عوامل خارجية تلعب دوراً في إحداث تحول ديمقراطي داخل الدولة بالقضاء على النظم السلطوية والتحول نحو الديمقراطية فعند الحديث عن ثورات الربيع العربي نجد أنها قد تأثرت ببعضها البعض وهذا ما حدث في شرق ووسط أوروبا وأمريكا اللاتينية إذ نجد حدث معين أو حركة أو مأساة أو زعيم أو جماعة مهضومة الحقوق تستغيث وهذه الاستغاثة يكون لها صدى لدى المجتمع لأنه يكون جاهزاً للثورة والحركة، ومن أهم هذه العوامل:

1- دور القوى الخارجية في دفع الدول للتحول نحو الديمقراطية: يمكن الإشارة إلى دور الدول التي تتحكم في الأخرى بالقوة الناعمة، أي النظر إلى الدول التي تقرض دول أخرى والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، حيث أعطى ذلك للدول تلك نفوذ هائلة في الدول الأخرى، وتتحكم في السياسة الدولية وفي اتجاه الدول تحول الديمقراطية وتلعب الدول والمنظمات المانحة على النظم العير ديمقراطية دور الضاغط من أجل تحويلها تجاه الديمقراطية حيث نجد الدول المانحة تؤكد على ضرورة وجود المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية إذا ما أرادت الدول المستقبلية للمنح ان تستخدمها بفاعلية في التنمية فتؤكد الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول المانحة على وجود الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات، كذلك تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي وفي بعض الأوقات يرتقى دور الدول الضاغطة من عملية التحفيز على التحول الديمقراطي إلى المراقبة على عملية التحول الديمقراطي.

2- أثر العدوى في الانتشار: ونعنى بأثر العدوى في التقليد للتحول الديمقراطي الناجح في دولة إلى دولة أخرى حيث يشجع ذلك على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى بنفس الشاكلة والدول مثل الانسان عادة ما يسعى إلى تقليد غيره من الناجحين ففي أوائل موجة التحول الديمقراطي ونجاحها شجعت الدول الأخرى على السعي في طريق الديمقراطية، فالتقليد يشبه إلى حد ما يشبه كرة الثلج التي يتزايد حجمها كلما تدرجت ولقد ظهر أثر النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990، في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألمانيا ولعل من العوامل المساعدة على ذلك التطور الهائل في نظم الاتصالات وشبكات الاذاعة المرئية والمسموعة وسهولة التقاطها في كل انحاء العالم رغم إرادة بعض الحكومات ومحاولتها حجب وصول مثل هذه الاخبار إلى شعوبها ولكن نظرًا على وجود قوى معارضة لهذه الانظمة تنتقل بسهولة الاخبار بأكثر من وسيلة إلى الشعوب مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للتأثير على شكل وبلورة الرأي العام الداخلي، إلى جانب هذا تلعب عوامل أخرى في تحقيق أثر العدوى

مثل التشابه الثقافي والحدود الجغرافية بين الكثير من دول أوروبا الشرقية وخروجها من لواء وسيطرة الاتحاد السوفيتي القامع والقباض لهم.

وكان المد الثوري لثورات الربيع العربي والتي بدأت بتونس ثم تلتها مصر ثم ليبيا ثم اليمن وسوريا هو تجسيد وتطبيق حقيقي وفعلي على مدى تأثير وفاعلية عدوى التحول الديمقراطي كعامل مهم من عوامل التحول الديمقراطي.

3- التدخل العسكري الخارجي: في بعض الاحيان يكون التدخل العسكري الخارجي سواء كان تدخل مباشر كحالات الحرب على غرار ما حدث في كل من اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أو حالات الاحتلال الاجنبي ود ساق النظام الامريكي حجة نشر الديمقراطية وإسقاط الأنظمة السلطوية في تبرير الاحتلال الامريكي للعراق في 2003 وافغانستان في 2001 والتسويق سياسيًا وإعلاميًا للهجوم والاحتلال العسكري على دولة العراق، او تدخل عسكري خارجي غير مباشر وذلك عن طريق دعم الحركات الانفصالية والثورية المسلحة بالتسلح والتدريب في مواجهة النظم السلطوية وقد قامت أمريكا و دول حلف الناتو بدعم الجيش الحر في سوريا ضد نظام الاسد ودعم الثوار في ليبيا ضد نظام القذافي.

وقد ثبت فشل التدخل العسكري الخارجي كعامل محفز للتحول الديمقراطي ولا يدحض من ذلك نجاح التجربة الديمقراطية في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية فبسبب ترسيخ الديمقراطية ونجاح عملية الديمقراطية في تلك الدولتين مرجعه إلى إيمان واقتناع شعبيهما بضرورة تطبيق الديمقراطية بل وتحول إلى خطر يهدد فكرة الديمقراطية من أساسها وذلك بسبب النتائج السلبية والآثار الناجمة عن استخدام القوة العسكرية الخارجية بهدف فرض الديمقراطية التي فشلت في حالات عديدة أمثال العراق وافغانستان في تحقيق الديمقراطية وكل التجارب قد أثبتت أنه لا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج دون أن تكون للشعوب إرادة حقيقية في التغيير والتحول إلى الديمقراطية وتكون الشعوب هي الفاعل الرئيسي في عملية التحول الديمقراطي وينحصر الدور الخارجي في الدعم السياسي والاقتصادي والتنموي لتلك الشعوب دون محاولة التدخل العسكري من الدول الخارجية.

في النهاية يمكن القول أن هناك ثلاث نقاط هامة تتعين الإشارة إليها بخصوص دور العوامل الخارجية في دعم التحول الديمقراطي:

أولاهم: إن الدعم الخارجي للتحول الديمقراطي قد تحول إلى إشكالية تواجه التحول الديمقراطي في البلاد العربية، ويرجع ذلك إلى ارتباط هذا الدعم بسياسات خاصة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وهي سياسات لا تلقي قبولا على مستوى المواطن العربي الأمر الذي أوجد حالة من الشك في أي دعم خارجي من هذه الدول يتعلق بالتحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

ثانيتهم: أن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة. وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتي تأثيراتها الإيجابية. بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للتحول الديمقراطي، مما يعنى أن الأصل في عملية التحول هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مساندا.

وثالثتهم: أن بعض العوامل الخارجية لعبت دورا هاما في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم التحول الديمقراطي. وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحد لأميركية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه لمنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة "عدم المصادقية".

المحور الرابع: مسارات التحول الديمقراطي ومراحله: إن عملية التحول الديمقراطي التي تمر بعدة مراحل ومن خلال مسارات خاصة تتخذها عملية التحول حتى تصل إلى غايتها وقد تناولت العديد من الدراسات مسارات ومراحل التحول الديمقراطي لما لهما من أهمية وما بينهما

من ارتباط فلا يمكن أن تتم مراحل عملية التحول إلا من خلال تلك المسارات فالتحول الديمقراطي كالجنين الذى يمر بمراحل نمو متتابعة تتخذ أشكالاً معينة والارتباط بينهما طردياً.

أولاً : مسارات و أشكال التحول الديمقراطي. ويقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، ومع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفرد، بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة، تسعى الدراسة في هذا إلى التمييز بين أربع مسارات رئيسية للتحول، مع العلم بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجاً من أكثر من مسار للتحول على المستوى النظري، ويمكن التمييز بين أربع مسارات هي: التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، التحول من خلال الشعب، التدخل الأجنبي.

وإذا كانت عملية التحول إلى الحكم الديمقراطي تحدث نتيجة عوامل عديدة، داخلية وخارجية، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فإن طبيعة الفاعلين السياسيين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذى يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب التحول الديمقراطي. ومع التسليم بصعوبة تصنيف طرق التحول إلى الحكم الديمقراطي نظراً لتعددتها وتداخلها، فإنه من واقع خبرات وتجارب الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً خلصت بعض الأدبيات إلى بلورة أربعة طرق رئيسية للتحول تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر، وهي : التحول من أعلى، أي الذى تقوده النخبة الحاكمة أو الجناح الإصلاحى فيها. والتحول من أسفل، وهو الذى تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام الحاكم أو إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية. والتحول من خلال التفاوض والمساومة بين الحكم وقوى المعارضة والتحول الناجم عن تدخل عسكري خارجي. وقد ميز صاموئيل هنتغتون بين أربع أنماط لعمليات التحول الديمقراطي في النظم السلطوية، وهي التحول والتحول الإحلالي، ثم الإحلال، وأخيراً التدخل الأجنبي.

1- المسار الأول التحول من أعلى: هو تحول تقوده و تهندسها القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحى في النخبة الحاكمة، أي أنه تحول يتم من داخل النظام القائم، وعادة ما تبدأ عملية التحول عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلباً على شرعية السلطة، وتخلق لدى

النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية. وفي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحية داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية التحول الديمقراطي. ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً من أعلى، فإنه يمكن القول: إن عملية التحول طبقاً لهذا المسلك غالباً ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للتحول الديمقراطي. وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية.

وبصفة عامة، فإنه في ظل حالات التحول الديمقراطي من أعلى غالباً ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية التحول ومن بين الدول التي شهدت تحولاً ديمقراطياً من أعلى: إسبانيا والبرازيل. ويمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي، ومن ثم يمكن التمييز بين مسارين فرعيين:

أ- الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية.

ب- الثاني يتضمن مبادرة من جانب قيادة عسكرية حاكمة.

وهذا النمط من عمليات التحول الديمقراطي الذي أطلق عليه صاموئيل هنتغتون (التحول).

2- المسار الثاني التحول من خلال التفاوض. يحدث التحول هنا على أرضية اتفاق أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة. وغالباً ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها -أي النخبة الحاكمة- هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية. وعلى الطرف المقابل، تبدو قوى المعارضة غير قادرة على إطاحة النظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير

التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل التحول إلى الديمقراطية ويُلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب السلطة. وقد حدث هذا النمط من التحول الديمقراطي في بلدان عديدة منها: بولندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا.

وهذا النمط من التحول والذي أطلق عليه صاموئيل هنتغتون (التحول الإحلالي) دائما يحدث عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم إيديولوجيته، والتردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايدة.

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية والاجتماعية المعارضة إلى الدخول في الحوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم قسرا، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات النّقل.

وقد تعددت الحالات التي شهدت هذا المسار وأبرزها وضوحا حالة جنوب إفريقيا كمثال للتفاوض خلال عامي 1989-1990 بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية. ولضمان نجاح الميثاق الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض ينبغي بالضرورة أن يكون ميثاقا شاملا لا يستبعد أيّا من الفاعلين السياسيين ذوي النّقل، فيصبح الميثاق بمثابة سياق لعدم الإضرار بمصالح أي طرف، فهو بناء هرمي يعتمد أعلاه على أسفله، ويشتمل على عدة مكونات، فثمة اتفاق بين القيادات العسكرية والمدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي تتحقق فيه السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وهناك اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا لقواعد الحكم الجديد، وإقامة اتفاق بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال والاتحادات

التجارية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع، ومن ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تتفق والإطار الديمقراطي المرغوب.

3- المسار الثالث التحول من أسفل (من خلال الشعب): يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين:

أولهما، الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك.

وثانيهما، الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله.

وبصفة عامة، يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصعد النخبة الحاكمة، وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة. وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي. وقد حدث الانتقال وفقا لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها: البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا.

وهذا النمط من التحول أطلق عليه صامويل هنتغتون (الإحلال) ويقصد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف سعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

وقد تعددت النماذج التي شهدت اضطرابات سبقت عملية التغيير السياسي منها مالي والجزائر، كما قد تتجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها الرئيس " جوزيف أسترادا " على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائيا على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قيادته في ارتكابها.

وهكذا تتعدد أنماط التحول الديمقراطي، و تجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعدد وتعدد المراحل قد تشهد واقيا تداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة لإحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها.

4- المسار الرابع التدخل الأجنبي: وهو النمط الرابع الذي تحدث عنه صاموئيل هنتغتون وغالبا ما ارتبط هذا النمط من التحول الديمقراطي بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنا داخلية وإقليمية ودولية. وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحى داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفى ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال و التحول إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجى الذى يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003.

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجى لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام دكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة...إلخ. ويُلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجى لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيسي أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى وإذا كان التحول الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجى قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق.

وقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الأجنبي في تحقيق التحول الديمقراطي في عديد من الدول وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطي على أن طريقة التحول تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد التحول، حيث أن التحول السلس والسلمي الذى يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو بعيد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ.

وبالمقابل، فإن الانتقال والتحول العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية. أما التحول الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل أي حالات أخرى كثيرة. وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة.

ولا يرتبط الأمر فقط بالتدخل العسكري المباشر، بل أيضا على مسألة الإعانات التي تمنحها دول أجنبية التي تمنحها منظمات دولية، فيكون تأثيره على عملية الانتقال والتحول الديمقراطي بشكل غير مباشر، وربما أقرب مثال على التدخل الأمريكي في العراق وليبيا والذي جاء تحت مظلة الديمقراطية. وغالبا ما كانت هذه الإعانات تتخذ شكل دعم أو تحفيزات لبعض دول العالم الثالث وفي نفس الوقت، تشكل ضغط على هذه الأنظمة التسلطية لتحريكها في اتجاه الليبرالية الاقتصادية والسياسية والديمقراطية الليبرالية.

رغم المساعي الجادة من طرف الدول المتقدمة لبناء أنظمة ديمقراطية، وإنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي عن طريق المساعدات المالية والدعم بالتوجيه والأفكار إلا أنها لم تنجح بعد في تحصيل نتائج معقولة أو مشجعة. والمشكل هنا لا يرتبط بحجم الإعانات، بقدر ما يرتبط بالفكرة نفسها ومدى قابلية هذه المجتمعات لتحقيق الانتقال من وضع إلى وضع آخر. كما أنه ليس من المنطقي أن نستنتج من التجارب الغربية نسخا عربية، وحتى إذا ما تم ذلك، فحتمًا لن

يدوم ولن ينعم بالاستقرار، لا شيء، فقط لأنه ليس من الواقعي فرض خيارات سياسية على نخب أو أنظمة لا تجد في هذه الخيارات ما يناسبها. فالبناء الفعلي للديمقراطية يكون مصدره الشعب، انطلاقاً من رغبته في التغيير، والاعتقاد التام بمبادئ الديمقراطية بالإجماع داخل المجتمع، فكلما كان التحول الديمقراطي خياراً جماعياً و قناعة وطنية، كلما كانت نسبة نجاحه أكبر.

ثانياً: مراحل عملية التحول الديمقراطي. يشير معظم الباحثين إلى أن عملية التحول الديمقراطي تمر بعدة مراحل، فالبعض يرى أن هذه العملية تتم عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى تتمثل في الفترة التي تنقضي بين سقوط نظام وسيطرة النظام الذي يحل محله سيطرة تامة علي السلطة. وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه المرحلة تتسم بعدم اليقين السياسي، وإنها مادة للأحداث غير المرئية والاجراءات غير المحدودة والنتائج غير المقصودة والكبح الطبيعي للنسبيا الاجتماعي والمؤسسات السياسية يتوقف مؤقتاً، ويضطر الممثلون في الغالب للاختيار المتسرع والمضطرب والتحالفات التي يدخلون فيها عادة متغيرة وخاضعة للظروف.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تدعيم الديمقراطية وتعني ثبات مستوى سلوك القادة السياسيين والتفسير العلمي والتنفيذ الفعلي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديموقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة وإقامة آلية سياسية جديدة تحمي المصالح وتضمن الوساطة بين المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع المختلفة، وباختصار فإن التدعيم يعني نهاية مرحلة تعليم الديمقراطية.

في حين أن **المرحلة الثالثة** هي مرحلة استقرار الديمقراطية و تجذر مؤسساتها في المجتمع وتتشكل ثقافة المجتمع السياسي بما يؤدي إلى رفض كل بدائل الديمقراطية وهما التحول إلى الليبرالية السياسية والتحول إلى الديمقراطية ذاتها.

المحور الخامس: نماذج للتحولات الديمقراطية في إفريقيا. تشير عملية التحول الديمقراطي في العادة إلى التحرك من نظام أقل ديمقراطية (الشمولية بأشكالها المختلفة) إلى مجتمع أكثر

ليبرالية وديمقراطية حيث تصبح القيم الديمقراطية، والتي تشمل الانتخابات الدورية والحرّة والعادلة والموثوقة بالإضافة إلى حكم القانون والقضاء المستقل والمجتمع المدني النشط والإعلام الحر والمفتوح والمستقل والعلاقة المتوازنة بين المجتمع المدني والعسكر، الطرق الوحيدة المقبولة لتنظيم أمور المجتمع. وعادة ما تأخذ عملية التحول الديمقراطي نمطين أو نموذجين، هما التحول من الأعلى والتحول من الأسفل. أما الأول فتقوده القيادات (تتمركز حول الدولة) وتتضمن الحالات التي تستجيب القيادات فيها لوقائع سائدة بالبدء بالإصلاحات الديمقراطية. أما الثاني فيقوده الشعب (يقوده المجتمع) ويتمثل في ضغوطات شعبية من أجل إصلاحات ديمقراطية مستوحاة خاصة من المجتمع المدني النشط. وبينما يعتبر كلا الشكلين معترفًا به، لا يمكن التغاضي عن احتمال اندماج عناصر من كليهما في حالة تحول واحدة.

وبجدر بنا أن نلاحظ أنه بينما يعتبر التحول من الأعلى أكثر قدرة على تحقيق الديمقراطية، وخاصة من حيث التوجه الأكبر لكونه أكثر دقة في تحديد الجدول الزمني والخطوات الإجرائية والاستراتيجية ككل فإن التحول من الأسفل يشمل درجة عالية من الريبة والشك. وتعتبر هذه الصفات مثيرة للدهشة باعتبار أن جميع أشكال التحول، سواء من الأسفل أو من الأعلى، تحمل عناصر من الشك. ففي كلتا الحالتين، فإن قدرات قادة التحول على التلاعب والتزامهم بالإصلاحات التي قد تؤدي إلى ولادة الديمقراطية قد لا تكون معروفة بشكل واضح. كما قد تؤدي التدخلات من قبل بعض القوى المضادة للديمقراطية إلى تحجيم أو تأجيل أو إطالة عملية التحول. في السياق الإفريقي، أوضحت التجارب أن التحولات الديمقراطية كانت في مجملها مستوحاة من الأسفل. وقد تم تحديد أربعة أنواع من التحولات تندرج ضمن هذا المتغير، وهي: (أ) المؤتمرات الوطنية. (ب) الثورات الشعبية. (ج) تشكيل الاتفاقيات. (د) إجراءات الأجهزة العسكرية. وبينما تتميز كل من هذه النماذج بصفات خاصة، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه في حالات كثيرة وُجدت تداخلات فيما بينها حيث وُجد نموذجان أو أكثر في عملية تحول واحدة.

فلنأخذ المؤتمرات الوطنية على سبيل المثال، لا الحصر، والتي سُجّلت من خلالها أهم الحالات في الدول الإفريقية الفرنكوفونية، مثل: بنين والغابون ومالي وتوغو. كما كان لدول نيجيريا وزامبيا مؤتمرات وطنية خلال وقت ما. وقد كانت هذه المؤتمرات نتاجًا لضغوطات شعبية من أجل الحوار الوطني والإصلاحات الديمقراطية. أما الثورات الشعبية فتقوم بها الشعوب نفسها بشكل رئيسي (وخاصة منظمات المجتمع المدني) والتي تطالب بتوسيع مساحة الديمقراطية. وبينما كان هذا النموذج سائدًا في التسعينات، فإن أقرب صورة له كانت الانتفاضات التي حدثت في شمال إفريقيا والتي أطاحت بأنظمة شموليه قديمة. ما نموذج تشكيل الاتفاقيات (مثل جنوب إفريقيا)، فيتضمن اتفاقًا بين نظام شمولي راحل وقادة ديمقراطيين قادمين، ويشمل هذا الاتفاق على وجه الخصوص منح حصانة لمسؤولين مهمين في الحكومة الراحلة من الملاحقة القضائية بخصوص جرائم مثل انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والجرائم ضد الإنسانية وغيرها.

في نهاية المطاف، وبغض النظر عن النموذج المتبع في التحول، فإن التحولات غالبًا ما تؤدي إلى انتخابات؛ وهذا يفسر التركيز الكبير على الديمقراطية عن طريق الانتخابات. وفي الحد الأدنى، تبقى الانتخابات أهم ظواهر عملية الديمقراطية وتقع أهمية ذلك في أن نجاح أو فشل عمليات التحول يعتمد بشكل كبير على السمات الديمقراطية للانتخابات والتي تقاس بدرجة المشاركة السياسية والتنافس والشرعية.

يطرح سعيد أديجومي أربعة أنماط تفسر لنا التحول الديمقراطي في إفريقيا منذ تسعينات القرن الماضي، وذلك على النحو الآتي:

1- النمط الأول: مجتمع مدني قوي ومنظم، يخوض معركة التغيير ضد النظام الحاكم، فتستجيب النخبة الحاكمة. ونتيجة هذه الحالة: أن الانتخابات أضحت وسيلة مهمة للإطاحة بالنظام الحاكم، ولعل أبرز الأمثلة على: بنين، زامبيا، مالاوي، والرأس الأخضر.

2- النمط الثاني: يقود المجتمع المدني إجراءات التغيير، بيد أن النظام الحاكم يقوم باختطاف نتائج عملية الانتقال الديمقراطي. وفي هذه الحالة تظل إجراءات القمع السياسي كما هي، ومن أبرز الأمثلة: التوغو، والغابون.

3- النمط الثالث: تأخذ الدولة على عاتقها زمام المبادرة للتغيير السياسي، وهو ما يطلق عليه نمط: "الديمقراطية الموجهة"، ويقوم النظام الحاكم بإدارة العملية الانتخابية بما يحافظ على مصالحه، ومن أبرز الأمثلة: الكامرون، الجزائر وغامبيا.

4- النمط الرابع: يشير إلى الانتقال السياسي الذي يفضي إلى الصراع المفتوح والحرب الأهلية، ولعل أمثلة هذا النمط تعكسها خبرات: بورندي، والصومال، وجنوب السودان.

لقد عززت عملية التحول الديمقراطي ثقافة الانتخابات الدورية، بيد أنها افضت في أحد جوانبها إلى الصراعات العنيفة المرتبطة بالانتخابات. وبينما ارتفعت وتيرة عمليات التحول الديمقراطي في الألفية الجديدة، فإن صناديق الاقتراع قد فاقت في أحيان كثيرة الانقلابات العسكرية من حيث عمليات العنف والدمار المصاحبة لها.

أولاً: أكثر نماذج التحول الديمقراطي نجاحاً في إفريقيا. بينما حققت بعض الدول نجاحاً مطّرداً في الديمقراطية بالانتخابات لم يحظ كثير من الدول الأخرى بهذا القدر من النجاح. وتعد تجارب دول غانا ونيجيريا وزامبيا والسنغال أكثر الحالات نجاحاً؛ فعلى سبيل المثال، في غانا بالرغم من الانتخابات التأسيسية، والتي أُجريت عام 1992، حققت الدولة قفزات كبيرة في التحول الديمقراطي. وتعتبر عناصر انتظام الانتخابات والحرية والعدل والدرجة العالية من التنافس والمصادقية وسلامة أجوائها أهم عناصر نجاح التحول. وفي مقدمة ذلك كله، فإن انتصار الحزب بأعلى الأصوات عادة ما يكون بفارق بسيط عن نسبة الحزب الذي يحل ثانياً، كما أن توزيع مقاعد البرلمان يكون بالتساوي تقريباً بين الحزبين الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تبادل الحكم يتم بشكل منتظم بحيث استطاعت أحزاب المعارضة الفوز في الانتخابات ثلاث مرات في أعوام (2000، 2008، 2016). وإنه لأمر يدعو للإعجاب أن هذا التبادل للحكم شهد خسارة الرئيس الحالي عام 2016 وهي ظاهرة نادره الحدوث في الديمقراطيات الإفريقية.

أما بخصوص الحالة النيجيرية، فقد كانت مختلفة نسبياً: فبينما تميزت بالتنظيم غير الفعال للعمليات الانتخابية تبلورت بأشكال عديدة من الفساد الانتخابي مثل تزوير سجلات الناخبين وفقدان الديمقراطية داخل الحزب واقتلاع وتعبئة صناديق الاقتراع والتزوير الصريح للنتائج واستعمال العنف الشديد خلال جميع مراحل الانتخابات، فإن مجموعة من الإصلاحات الانتخابية أدت إلى تعزيز الاستقلالية والقدرات الإدارية الخاصة بالهيئات الإدارية للانتخابات والمجلس الوطني المستقل للانتخابات. وقد أدت هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى سيتم شرحها لاحقاً إلى تحسينات منتظمة في الجو الانتخابي العام للدولة. ووصلت النزعة الإيجابية للانتخابات ذروتها عام 2015 ليس بتبادل السلطة فحسب بل الأكثر أهمية، الهزيمة الانتخابية للرئيس الحالي في حينها، جودلاك جوناثان. وكانت كلتا الحادثتين غير مسبوقتين في تاريخ الانتخابات في نيجيريا.

وفي العديد من الدول الأخرى مثل ليبيريا والسنغال وزامبيا، تعتبر الانتخابات المنتظمة ودرجة التنافس المرتفعة وتدوير السلطة وخسارة الرؤساء القائمين بعض أهم سمات التطور الديمقراطي. وتأخذ درجة الكمال الكبير أشكالاً عدة؛ فعلى سبيل المثال في ليبيريا والسنغال لم يظهر فائز خلال الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية عامي 2012، 2018 على التوالي. كما أدى كلا الاستحقاقين الانتخابيين إلى تبادل للسلطة وهزيمة الحزب الحاكم. وفي حالة السنغال، فقد أدت انتخابات عام 2012 إلى هزيمة الرئيس الحاكم، عبد الله واد، أمام ماكي صال، من حزب التحالف الجمهوري. وفي حالة زامبيا، فقد فاز مايكل ساتا على الرئيس الحاكم، روبيا باندا، خلال الانتخابات الرئاسية عام 2011.

إلا أن التحولات الديمقراطية لم تأخذ منحى مشابهاً في حالات عديدة أخرى. ويتجلى ذلك بوضوح في حالات الدول العربية الواقعة في الشمال الإفريقي، وخاصة مصر وليبيا وتونس. ففي معظم هذه الحالات، كانت مساحة الديمقراطية محدودة للغاية وتم خنقها بوجود أنظمة سلطوية قديمة. وتتجلى الميول السلطوية في هذه الدول بطرق عديدة تشمل الديكتاتورية.

وقد نتجت عمّا يُسمّى بالرّبيع العربي آمال ببزوغ فجر الديمقراطية في هذه البلدان. وتعتبر هذه الآمال مفهومة بسبب أن هذه الانتفاضات جاءت من الأسفل وكانت تقودها الشعوب بشكل كبير من خلال أنشطة قطاعات واسعة من المجتمع. إلا أنه، وكما تم إيضاحه سابقاً، لا تؤدي الثورات دائماً إلى تحولات ديمقراطية مستدامة، وتمثل مصر أكثر المقاربات توضيحاً لهذا الواقع.

أما في مصر، فإن انتخاب محمد مرسي تحت مظلة حزب العدالة والتنمية، التابع لحركة الإخوان المسلمين، لم يرقّ للتطلعات. على العكس، فقد أدى إلى الاستقطاب والعنف وإلى اغتصاب العسكر للسلطة تحت قيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي. وتُدوّل الحديث بأن درجة القمع خلال حكم عبد الفتاح السيسي تجاوزت تلك التي كانت سائدة خلال عهد الرئيس حسني مبارك وحتى أسلافه من حيث عدد المصريين الذين تم قتلهم أو جرحهم أو اعتقالهم أو إخفاؤهم منذ الانقلاب العسكري في 3 يوليو/تموز عام 2013. وقد ورد أن العسكر قاموا بقتل ما يزيد عن 1000 مدني وسجن عشرات الآلاف الآخرين وقاموا بقمع الإعلام والمجتمع المدني.

أما الوضع في ليبيا، فهو أكثر سوءاً؛ إذ يبدو أن عزل معمر القذافي المدعوم غريباً، ومن ثمّ قتلّه، قد ولّد نتائج عكسية؛ فإن مستوى التناقضات الحالية والتي تشمل التجزئة غير المسبوقة وتدمير المؤسسات السياسية وانتشار الأسلحة الخفيفة بالإضافة إلى جو عدم الاستقرار السائد والمتصف بانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان كانت عناصر أدت جميعاً إلى فشل الجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم والدمقرطة. ورغم أن التجربة التونسية تعتبر بشكل عام أفضل حالاً من حيث توفير مساحة أكبر من النشاط السياسي إلا أنه لا يزال هناك قلق حول جودة التحول. وبالمجمل، فإن دُوركن يلخّص التحديات التي تواجهها هذه الدول كالتالي: "يبدو أن التحولات السياسية في شمال إفريقيا تترنح، ويبدو أن هذه المراحل المبكرة للديمقراطية السياسية الحالية تُظهر مخاطر المنافسة السياسية وليس فوائدها فحسب. فقد أوجدت الثورات الآمال بأن هذه الدول تستطيع بناء أنظمة سياسية تجلب الوحدة الوطنية عبر مشاركة جميع

مواطنيها إلا أن التطورات خلال الأشهر القليلة الماضية في هذه الدول الثلاث جعل هذه الطموحات تبدو بعيدة المنال.

ثانياً: تفسير نجاحات وإخفاقات التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية. يمكن تفسير نجاح التحولات الديمقراطية في الحالات المذكورة من خلال عوامل عدة تشمل استقلالية ومهنية الهياكل الانتخابية والإدارية والتنسيق بين أطراف المعارضة والإصرار المتنامي للمواطنين والاستخدام المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة والدور الداعم للمجتمع الدولي... إلخ.

مكّن استقلال لجان الانتخابات في غانا، ومؤخرًا في نيجيريا، من بسط درجة معقولة من السلطة على دورات الانتخابات وإجراءاتها. وقد دعمت سلسلة من مبادرات الإصلاح الانتخابي درجة المهنية والقدرات الإدارية والفاعلية الخاصة بلجان الإدارة الانتخابية في كلا البلدين. فعلى سبيل المثال، كانت عملية تطبيق التوصيات المهمة لتقرير لجنة الإصلاح الانتخابي للقاضي أويس ذات صلة وثيقة بالحالة النيجيرية. وفي غانا، فإن رئيس لجنة الانتخابات يُمنح أمانًا على منصبه حسب القانون بحيث لا يستطيع الرئيس عزله من بعد تعيينه إلا نتيجة انتهاك واضح للدستور.

علاوة على ذلك، ففي معظم الحالات الناجحة والتي شهدت تبادلاً للسلطة و/أو هزيمة رئيس قائم على وجه الخصوص، فإن الصفة المشتركة بين هذه الحالات كان التنسيق الفعال بين أحزاب المعارضة. وقد كان هذا العامل ذا دلالة واضحة في الانتخابات العامة في نيجيريا عام 2015 حيث استطاعت أحزاب المعارضة الرئيسية أن تندمج وبالتالي أن تجمع مواردها وأن تتسق أنشطتها بشكل أفضل والذي أدى إلى نجاح انتخابي للمعارضة.

كما يُعتبر تصاعد درجة إصرار المواطنين عاملاً أساسياً لنجاح الديمقراطية في هذه البلدان؛ فلم يعد الناخبون راضين بالاقتراع فقط بل أيضاً أصبحوا يبدون اهتماماً شديداً بما سيحدث لأصواتهم الانتخابية. بعبارة أخرى، يريد المواطنون فعل كل ما يسمح به القانون

لضمان أن أصواتهم سيكون لها أثر فعلي على عكس ما كان يحدث في الماضي وخاصة ما حدث في نيجيريا عام 2011. وهناك ثلاثة عوامل على الأقل أسهمت في هذا التطور.

➤ أولاً: وجود العديد من منظمات المجتمع المدني التي تَكَرَّس وجودها لتعزيز قيم الديمقراطية والعمل على تثقيف الناخبين والتدخل مع أطراف انتخابية محورية مثل اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية. ويعتبر مركز الديمقراطية والتنمية ومؤسسة (CLEEN) والمبادرة الشبابية للمناصرة والنمو والتقدم أمثلة مهمة في نيجيريا.

➤ ثانياً: حدث ارتفاع كبير في مستوى الوصول إلى واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة في هذه الدول وقد أصبحت أدوات مثل الإنترنت والهاتف المحمول والفيسبوك وتويتر وسائل مهمة للحشد في هذه البلدان.

➤ وعلاوة على ذلك، فقد كان المجتمع الدولي مصدر دعم لعمليات الديمقراطية من خلال توفير الدعم التقني والمادي للجان الانتخابية في هذه الدول.

أما في شمال إفريقيا، فبعض هذه الظروف والقدرات إما مفقودة وإما شحيحة كما هو واضح في الإنجازات الديمقراطية المحدودة للدول الواقعة هناك. وعلى الأخص، فإن الإخفاقات الديمقراطية في دول عربية كمصر وليبيا وتونس لا يمكن فصلها عن الإرث الطويل للشمولية والدعائم الاقتصادية الضعيفة لهذه الدول وغياب الأفكار الواضحة لدى قادة الثورات وغياب آليات المحاسبة وتجزئة المعارضة... إلخ؛ فكون شمال إفريقيا يملك تاريخاً طويلاً من الحكم الشمولي هو أمر مفروغ منه في الأدبيات السياسية، وقد تحمّل الناس، ولأسباب عديدة، التصرفات الديكتاتورية لهذه الأنظمة إلا أنه بينما استمرت "الشرعية الاقتصادية" للحكم الأحادي في التدهور بشدة إلى درجة أن تكلفة الحكم الأحادي لم تعد تساوي المكاسب الاقتصادية الضعيفة التي توفرها حكومات دول شمال إفريقيا، فقد أصبح اهتزاز دعائم تلك الأنظمة الديكتاتورية وشيكاً جداً. وقد حدث ذلك خلال الربيع العربي، عام 2011، وقد كان متوقعاً بأن ترنح الآمال المرتفعة التي وُضعت على كاهل الثورة كمسار واعد للخروج من الفقر وعدم

المساواة كان يعني أن الشعور بانعدام الرضى لدى الشعوب من "الديمقراطيات الجديدة" لم يكن ليتأجل كثيراً ونتج عنه تجزئة متزايدة وغير مسبقة للمجتمعات على أسس قبلية ودينية.

وقد أدى فشل بعض هذه الأنظمة الجديدة في تعزيز المساواة، وخصوصاً بالتعاطي مع تركت عقود من الديكتاتورية من خلال مبادرات قضائية مرحلية، إلى تعقيد المشكلة. وقد كان من الممكن لمثل هذه المبادرات أن تواجه انتهاكات قديمة لحقوق الإنسان والمعاناة المرتبطة بهذه الانتهاكات. ولكي نفهم أهمية هذا العامل بشكل أفضل يجدر بنا أن نلاحظ أن تميز التجربة التونسية يمكن تفسيره من خلال "الاستشارة المجتمعية الواسعة في قضية العدالة الانتقالية" والتي أدت إلى صياغة قانون للعدالة الانتقالية في هذه الدولة.

أما مصر وليبيا، فقد فشلا في هذا المجال. مع ذلك، فإنه يبدو أن الأحزاب المعارضة لم تتعلم أية دروس مهمة من التجارب الناجحة في أماكن أخرى من القارة؛ فهذه الأحزاب تبقى مجزأة بشكل كبير وليست ذات فعالية بدون وحدة حقيقية؛ فالوحدة تعني القوة وقد تكون نقطة انطلاق جيدة.

ثالثاً: التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي. إن المسارات والمآلات المحتملة لسياسات التحول الديمقراطي والتعددية في إفريقيا، منذ تسعينات القرن الماضي، يمكن النظر إليها وفق مجموعة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية الآتية:

1. تسليع السياسة من قبل النخب الإفريقية: وهو ما يعني افتقار أفريقيا، فبرغم المكاسب التي تحققت في النصف الثاني من التسعينات دخلت إفريقيا الألفية الجديدة، وبها أكثر دول العالم فقراً. لقد كان معدل الدخل الفردي أقل مما كان عليه في الستينيات، ومن أبرز أمثلة فساد النخبة الحاكمة ظاهرة تأسيس عائلات حاكمة، وتورط أبناء الرؤساء في الفساد، كما أن كريم واد نجل الرئيس السنغالي السابق أودع السجن لتورطه في ممارسات فاسدة.
2. عسكرة السياسة واختلال مبدأ العلاقات المدنية العسكرية في الواقع الإفريقي: لاشك أن الاتجاه الحديث في دراسة "عسكرة السياسة" يربط بينها وبين إشكاليات التحول الديمقراطي

في إفريقيا وتحدياته، وهو ما ظهر جليا في خبرات دول الربيع العربي ومحاكاتها في نموذج بوركينافاسو.

لقد كان التحدي المطروح دائما يتمثل في كيفية حماية أي ترتيبات ديمقراطية في المستقبل من أن يتم تقويضها من قبل الجيش. لقد كان موقف الجيش في إفريقيا مختلطا وملغزا في بعض الأحيان من عملية التحول الديمقراطي، وكثير من الدراسات الحديثة عن التحول الديمقراطي في إفريقيا تميل بوضوح إلى التقليل من أهمية مساهمة الجيوش في التحول الديمقراطي.

3. تدين السياسة، وهو ما يعني تحدي نموذج الدولة العلمانية في الواقع الإفريقي: ارتبطت ظاهرة التحول الديمقراطي بظاهرة تنامي المرجعيات الدينية، وتزايدت أهمية الدين في الفضاء العام، كما هو الحال في دول مثل: نيجيريا، السنغال والسودان. والمثير للانتباه هنا أن معظم الروايات والتحليلات التي تتناول صعود خطر الراديكالية الإسلامية في إفريقيا، ومن بينها جماعة بوكو حرام، تميل إلى المنحى التبسيطي من خلال الربط بينها وبين تنظيم القاعدة، وهو ما يشكل مسوغا لتأطيرها في سياق منظومة الحرب العالمية على الإرهاب. على أن الرؤية المغايرة التي نطرحها هنا تحاول قراءة ظاهرة التطرف الفكري والديني في سياقها الإقليمي العام، فجماعة بوكو حرام المتشددة -مثلا- تجسد المظالم التاريخية للشمال النيجيري الذي يعاني ارتفاع معدلات الفقر بنسبة تزيد على 15% عن الجنوب.

وإذا كانت هذه الجماعة تسعى لإقامة دولة الخلافة في جميع أنحاء نيجيريا، فإنها تذكرنا بجماعة جيش الرب للمقاومة في أغندة، والتي تسعى لتطبيق الوصايا العشر في الكتاب المقدس، فالأمر لا يتعلق بتطرف ديني، ديني، إسلامي أو مسيحي بقدر ما يتعلق بفشل مشروع الدولة الوطنية الحديثة في مرحلة ما بعد الاستعمار.

4. هشاشة الدولة: تضم قائمة الدول الأكثر هشاشة في إفريقيا طبقا لتقديرات عام 2014 نحو 26 دولة، من بينها الصومال، ارتيريا، بورندي، وإفريقيا الوسطى، تشاد ومالي.

الصراع العنيف الذي تشهده الدول الهشة يولد الانقسام الاجتماعي، ويعطل جهود التنمية، ويقف حائلا أمام تحقيق التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي ينتهي إلى مسار التسلطية وانتهاك حقوق الإنسان.

5. سياسات التهميش والافقار: من الملاحظ أن نهاية الحرب الباردة شهدت لبعض الوقت تراجعاً متزايداً في اهتمام القوى التقليدية بإفريقيا في النظام الدولي، حيث بدأت فرنسا في تقليص وجودها في نطاقها الفرانكفوني الإفريقي. كما توجه الغرب صوب دول الكتلة الاشتراكية السابقة، ولكن سرعان ما أدى الاهتمام الصيني المتزايد بإفريقيا إلى عودة الاهتمام الغربي الاستراتيجي بهذه القارة، فقد أضحت البلدان الإفريقية موضوعاً لأنماط جديدة ومتعددة من التدخل والصراع، وذلك من أجل النفوذ والحصول على الثروات، بين قوى قديمة، وأخرى جديدة صاعدة وكطامحة كالصين والهند.

ومن ثم تصبح القضية متمثلة في تهميش إفريقيا كما جرى في معارك التكالب الأول، بل أضحت موضوعات التكالب الثالث تعني مزيداً من اندماج إفريقيا في النظام الدولي، ومع ذلك فإن هذا الاندماج يعني استمرار سياسة نهب الثروات الإفريقية على نحو ما أشار إليه "والتر رودني" بقوله: إن تنمية أوربا كانت على حساب افقار إفريقيا.

الخاتمة. يكشف التحليل أن تاريخ التحول الديمقراطي في إفريقيا يمتاز بالتنوع والاختلاف وبأن التحول حسب الأماكن والأزمنة المختلفة أخذ مسارات عديدة ومعقدة. وقد وُجدت قصص نجاح لهذا التحول في بعض الدول مثل غانا ونيجيريا والسنغال وزامبيا لم تخلُ من بعض الإخفاقات والعقبات. في المقابل، فإنه في بعض الحالات الأخرى مثل مصر وليبيا وتونس لم تتجسد وعود الربيع العربي في تحقيق التحول إلى ديمقراطية حقيقية. ومن أجل تعميق الديمقراطية في إفريقيا، يتوجب تمكين المؤسسات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ودعم المؤسسات التي تُؤسس التحول السياسي الآمن، كما يجب تشجيع الأحزاب السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية وتنشيط المجتمع المدني وتوسيع سبل الشمول السياسي وبناء أطر إقليمية معيارية قوية تحارب السلطوية.